دور الدولة والقطاع الخاص في تنشيط حركة السياحة اليمنية في ظل نظام الاقتصاد الحر

أ. د. محفوظ صالح الحديثي
جامعة سامراء – كلية الآثار

مدخل:-

برزت السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الصاعدة والتي تحظى بأهمية خاصة في البرامج السياحية والتنموية للدولة. ويعد قطاع السياحة اليمني من القطاعات الغنية بالمقومات السياحية الرائدة في الجذب والاستقطاب السياحي المتنوع مما يجعل اليمن مصدراً جيداً للجذب السياحي الإقليمي والعالمي ومقصداً واسعاً لتنفيذ الفعاليات والأغراض السياحية المتعددة ولقد دخلت اليمن مرحلة جديدة من مراحل نظامها الاقتصادية تتوجه فيه إلى نظام اقتصاديات السوق الحر ولكي توائم أوضاعها الاقتصادية مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث بدأت الدولة منذ مارس ١٩٩٥م تطبيق سلسلة من الإجراءات ضمن برنامج للإصلاح المالي والاقتصادي والإداري ويضمنها دعم القطاع السياحي بهدف تحقيق التثبيت الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد اعتمادا على تمكين آليات السوق وتحرير التجارة الخارجية ودعم دور القطاع الخاص السياحي في النشاط الاقتصادي عملية التنمية وعم ذلك فأن البلاد مازالت تتصف بمحدودية الإمكانات البشرية والمؤسسية في صناعة السياحة. ويعتبر الاقتصاد الحر هو الطريق الأمثل للتنمية السياحية، وفي ظل الاقتصاد الحر يمكن وضع البرامج السياحية المستقرة ومن خلال تشجيع رجال الأعمال اليمنيين والمستثمرين من العرب والأجانب على الاستثمار في اليمن مع توفير جو الأمان والاستقرار لتشجيع الاستثمارات فإذا حضرت الأموال اليمنية للاستثمار سوف تتلوها مباشرة الاستثمارات الأجنبية. ويتميز الاقتصاد الحر بالاستقرار الوطني والسياسي من خلال توفير فرص العمل بحسب الكفاءة والمهارة مع توزيع الثروة بشكل عادل بين أبناء المجتمع.

ورغم أن اليمن قد قطعت في هذا التحول الاقتصادي نمواً لا يمكن أن يستهان به ولكن تبقى فاعلية القطاع السياحي متواضعة جداً بالمقارنة الإقليمية. إن إطلاق يد القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية السياحية يتطلب وضع السياسات العامة والاستراتيجيات التفصيلية للتنمية السياحية وفي مختلف جوانبها وإعداد ما يلزم من مواصفات قياسية للمنتوج السياحي لكي يتمكن هذا القطاع من الصمود في وجه المنافسة الإقليمية والدولية القادمة بأوسع أطرها بعد إقرار برنامج حقوق السائح في المنظمة السياحية العالمية فضلاً عن وضع الحدود اللازمة لحماية السياح وتسعير خدمات المرافق السياحية بمختلف أنواعها ومن خلال ذلك تمكن القطاع الخاص

عالمياً من الاستثمار حتى في مجال بناء المطارات فضلاً عن وضع الاستراتيجيات لمواجهة الأزمات المختلفة من كوارث طبيعية وحروب وإرهاب إلى غير ذلك. وبهذا فإنه يتعين وضع الضوابط الكفيلة بحماية المصلحة العامة ضد ولوج المصالح الخاصة وبوجه خاص نظام تقديم الخدمات السياحية ورسم السياسات التنافسية النافعة والتي لا تضر بالاقتصاد الوطني.

ومن هنا فلا بد من التأكيد على عدم اختفاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية السياحية في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي يقوم على قوى السوق والتي لا تعترف إلا بالمعايير والاعتبارات الربحية فقط دون الاعتبارات الاجتماعية والحضارية والبيئية، ويظل للدولة دور هام وحيوي في تحقيق التنمية السياحية متمثلاً في عدد كبير من الوظائف التي تمارسها والتي لا يستطيع القطاع الخاص أن يحقق أهدافه بدونها ومن خلال ما تقدم فأن الدولة تستأثر وبشكل واسع في هذه الصناعة الحديثة بوضع الإطار التنظيمي الذي يكفل حرية المنافسة مع وضع المعايير والمواصفات الأمنية والصحية والبيئية التي تحد من الغش والتلاعب في هذا القطاع، كما توفر المناخ المناسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتشجع الاستثمار الفعال والإيجابي مع وضع التشريعات الكفيلة لضمان تحقيق ذلك. وبما أنني من المهتمين بالقطاع السياحي فسوف أحاول بيان دور الدولة والقطاع الخاص في تنشيط حركة السياحة اليمنية في ظل الاقتصاد الحر . حيث تضمن البحث خمسة محاور تناول المحور الأول دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية. وأستعرض المحور الثاني دور الاستثمار في تنشيط الحركة السياحية. أما المحور الثالث فقد بين مسؤولية الدولة تجاه العرض السياحي والحفاظ على الثروات السياحية وتفعيل دورها مجتمعياً وإقليميا وعالمياً مع وضع خطة عامة للتنمية السياحية بينما اتجه المحور الرابع إلى دراسة بعض التجارب السياحية الإقليمية والعربية وتقويمها بهدف الاستفادة من معطياتها. وركز المحور الخامس على بعض التوصيات والمقترحات الخاصة بالبحث.

دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية :-

يهدف القطاع السياحي إلى الإسهام في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي الحقيقي ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. وبهذه المثابة تعتمد التنمية الاقتصادية على القطاع السياحي وبدرجات متفاوتة في زيادة الدخل القومي والدخل الحقيقي للفرد من خلال دفع المتغيرات السياحية في المجتمع للنمو بأسرع من معدل النمو الطبيعي. وهناك مؤشرات عديدة تنبئ عن هذا النمو في قطاع السياحية في مقدمتها زيادة عدد السائحين وعدد الليالي السياحية والإنفاق السياحي والإيرادات وغيرها من المؤشرات . وتتطلب التنمية السياحية أن يتدخل المخطط السياحي ممثلاً بالهيكل الحكومي في استخدام الأسلوب العلمي في عملية التخطيط ، فتلقائية النشاط السياحي لا تسعف الدولة في دفع عجلة النمو السياحي ما لم تلجأ إلى التخطيط السليم.

ومن خلال تحليل المؤشرات السياحية في الجدول (١) يتبين أن العائدات السياحية تراوحت بين حد أدنى قدر بحوالي (20) مليون دولارعام١٩٩٠ وحد أقصى قدر بحوالي (٤٦٣) مليون دولار عام ٢٠٠٨، كما بلغ اجمالي العائدات السياحية لمتوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) حوالي ١٣٣,٨ مليون دولار. واتضح أن متوسط الإنفاق اليومي للسائح لمتوسط الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) حوالي ١٤٠,٨ دولار.

جدول(١) يبين إجمالي و معدل نمو العائدات السياحية عدد القادمين للسياحة وعدد الليالي السياحية للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨م)

إجمالي القادمين Total tourist arrivals	اجمالي الليالي السياحية Total tourist nights	متوسط انفاق السائح اليومية بالدولار	معدل نمو العائدات السياحية		إجمالي العائدات السياحية Total returns on tourism		البيان (Item)
			دولار (%)	ريال (%)	مليون دولار أمريكي	مليون ريال	
					mil. US $	mil. Y.R	السنة (Year)
51849	207396	95	–	–	20	236	1990
43656	174624	120	0.4	6.8	21	252	1991
72164	460820	100	10.3	123.4	47	563	1992
96795	348975	125	-0.4	-3.0	45	546	1993
39929	239574	145	-1.8	-23.1	35	420	1994
61351	306755	160	3.6	1388.1	50	6250	1995
74476	365830	150	0.1	10.0	55	6875	1996
83754	481477	140	0.2	30.5	69	8970	1997
87627	455632	150	0.2	30.8	84	11729	1998
81340	460721	155	0.03	15.7	87	13572	1999
72836	473434	160	-0.1	-7.9	76	12498	2000
75146	224165	170	-0.3	-48.3	38	6460	2001
98020	588120	180	1.0	192.6	105	18900	2002
154667	928002	150	0.2	34.8	139	25474	2003
273732	1642392	130	0.3	55.4	213	39590	2004
336070	2016994	130	0.1	29.0	262	51090	2005
382332	2293992	135	0.1	19.8	309	61182	2006
379390	3035120	140	0.2	38.9	425	85000	2007
404497	3235976	140	0.04	7.1	463	91000	2008
		140.8	0.7	100.0	133.8	23189.8	متوسط الفترة

- تقديرات معادلات الإتجاه الزمني العام .....

* بتقدير معادلة الإتجاة الزمني العام لإجمالي العائدات السياحية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) بإستخدام الصورة الخطية والصورة نصف اللوغاريتمية، تبين أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٣٣,٥ % من المتوسط السنوي البالغ نحو ٢٣١٨٩,٨٤ مليون ريال وقد ثبتت معنوية هذا النمو إحصائياً عند مستوى ١ % ، ومن خلال معامل التحديد يتضح أن ٨٩,٥ % من التغيرات الحاصلة في إجمالي العائدات السياحية يفسرها الزمن بينما ١٠,٥ % المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مقيسة في المعادلة .

الإتجاة الزمني العام لإجمالي العائدات السياحية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

الصورة	المعادلة	R^2	F	Sig
Linear خطية	**Y**t = -21144 + 4433.38 **X**t (7.175)	0.752	51.482	0.000
Growth نصف لوغاريتمية	**Ln Y**t = 5.525 +0.335 **X**t (12.007)	0.895	144.187	0.000

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T .

* وبتقدير معادلة الإتجاه الزمني العام لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) بإستخدام الصورة الخطية والصورة نصف اللوغاريتمية ، تبين أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ١,٣ % من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٤٠,٨ دولار ولم تثبت المعنوية الإحصائية لهذا النمو في كلا الصورتين حيث كانت المعادلات كالتالي:

الإتجاه الزمني العام لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

الصورة	المعادلة	R^2	F	Sig
Linear خطية	**Y**t = 125.263 + 1.553 **X**t (1.835)	0.165	3.366	0.084
Growth نصف لوغاريتمية	**Ln Y**t = 4.808 +0.013 **X**t (2.027)	0.195	4.112	0.059

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T .

* بتقدير معادلة الإتجاة الزمني العام لإجمالي الليالي السياحية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) بإستخدام الصورة الخطية والصورة نصف اللوغاريتمية ، تبين أفضلية الصورة نصف

اللوغاريتمية حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ١٤,٦ % من المتوسط السنوي البالغ نحو ٩٤٤٢١٠,٤٧ ليلة وقد ثبتت معنوية هذا النمو إحصائياً عند مستوى ٥ % ، ومن خلال معامل التحديد يتضح أن ٧٧,٥ % من التغيرات الحاصلة في إجمالي الليالي السياحية يفسرها الزمن بينما ٢٢,٥ % المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مقيسة في المعادلة.

الإتجاة الزمني العام لإجمالي الليالي السياحية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

الصورة	المعادلة	R^2	F	Sig
Linear خطية	**Y**t = -505801 +145001 **X**t (6.024)	0.681	36.290	0.000
Growth نصف لوغاريتمية	**Ln Y**t = 11.849 +0.146 **X**t (7.654**)**	0.775	58.590	0.000

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T .

* بتقدير معادلة الإتجاة الزمني العام لإجمالي القادمين خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) بإستخدام الصورة الخطية والصورة نصف اللوغاريتمية ، تبين أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ١٢ % من المتوسط السنوي البالغ نحو ١٥١٠٣٣,٢ فرد وقد ثبتت معنوية هذا النمو إحصائياً عند مستوى ٥ % ، ومن خلال معامل التحديد يتضح أن ٧٧,٧ % من التغيرات الحاصلة في إجمالي القادمين يفسرها الزمن بينما ٢٢,٣ % المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى غير مقيسة في المعادلة.

الإتجاة الزمني العام لإجمالي القادمين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨)

الصورة	المعادلة	R^2	F	Sig
Linear خطية	**Yt** = -42781.4 + 19381.46**X**t (6.361)	0.704	40.468	0.000
Growth نصف لوغاريتمية	**Ln Y**t = 10.416 +0.12 **X**t (7.690**)**	0.777	59.144	0.000

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T .

تقدير أهم العوامل المؤثرة على العائدات السياحية بالجمهورية اليمنية :

نظراً لما تمثلة العائدات السياحية من أهمية كبيره في الناتج المحلي الإجمالي وعملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمني، فقد تم تقدير أهم العوامل المؤثرة على العائدات السياحية خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨) باستخدام النموذج القياسي الآتي :

$$Y_t = a + b1\ X_t1 + b2\ X_t2 + b3\ X_t3 + u$$

أي أن العائدات السياحية دالة لكل من المتغيرات التالية :

$$Y = f\ (\ x1\ ,\ x2\ ,\ x3\ )$$

حيث Y_t = العائدات السياحية بالجمهورية اليمنية بالمليون ريال في السنة t.

X_t1 = متوسط الإنفاق اليومي للسائح بالدولار في السنة t.

X_t2 = إجمالي الليالي السياحية في السنة t.

X_t3 = إجمالي عدد القادمين في السنة t.

وقد تم إستخدام برنامج SPSS في عملية التقدير بإستخدام الصورة الخطية والخطية المرحلية، والصورة اللوغاريتمية المزدوجة، وذلك للتوصل إلى أفضل التقديرات التي تتماشى مع المنطق الاقتصادي وذات التأثير المعنوي الإحصائي، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٢) دالة العائدات السياحية للفتره (١٩٩٠–٢٠٠٨).

الصورة	المعادلة	R^2	F	Sig
خطية	$\mathbf{Y}t = -22777.6 + 136.629\ \mathbf{X}t1 + 0.032\ \mathbf{X}t2 - 0.025\ \mathbf{X}t3$ (5.602) (12.188) (-1.218)	0.995	1012.3	0.000
خطية مرحلية	$\mathbf{Y}t = -4063.91 + 139.187\ \mathbf{X}t1 + 0.09\ \mathbf{X}t2$ (5.644) (54.251)	0.995	1473.1	0.000
لوغاريتمية مزدوجة	$\ln \mathbf{Y}t = -19.01 + 5.87\ \ln \mathbf{X}t1 + 1.16\ \ln \mathbf{X}t2 + 0.71\ \ln \mathbf{X}t3$ (6.644) (1.7) (0.859)	0.923	59.89	0.000

القيمة بين الأقواس تشير إلى قيمة T .

ومن خلال جدول (٢) تبين أفضلية الصورة الخطية المرحلية ، حيث بلغ معامل التحديد حوالي ٠,٩٩٥ وهذا يعني أن حوالي ٩٩,٥ % من التغيرات في العائدات السياحية بالجمهورية اليمنية ترجع إلى التغير في متوسط الإنفاق اليومي للسائح، وإجمالي الليالي السياحية خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٠٨)، كما يتبين من قيمة F المحسوبة معنوية العلاقة في النموذج المقدر عند مستوى المعنوية ٠,٠١ ، كما تبين أن العلاقة موجبة وتتفق مع المنطق الاقتصادي حيث أن الزيادة في أي من هذين المتغيرين تؤدي للزيادة في العائدات السياحية . كما اتضح عدم معنوية تأثير متغير إجمالي القادمين (X3) ولا يتفق مع المنطق الاقتصادي .

الأهمية النسبية للعائدات السياحية :

يتبين من جدول ٣ أن معدل مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج القومي الإجمالي (دولار) تراوحت بين حد أدنى قدر بحوالي (0.22%) عام١٩٩٠ وحد أقصى قدر بحوالي (1.89%) عام٢٠٠٧,مما يشير إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الإجمالي, إضافة إلى أن مساهمة إيرادات هذا القطاع في الدخل القومي الإجمالي أيضا لاتزال ضعيفة حيث تراوحت بين حد أدنى قدر بحوالي (0.2%) عام١٩٩٠ وحد أقصى قدر بحوالي (1. 9%) عام٢٠٠٧. على الرغم من تزايد مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة للدولة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨م) حيث وصلت عام٢٠٠٧ حوالي (5.79%)، وتشير البيانات في ذات الجدول إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في كل من الناتج القومي والدخل القومي الإجمالي و الإيرادات العامة للدولة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧ . الأمر الذي يستوجب على الحكومة اليمنية العمل على تنميته من خلال العمل على إزالة جميع المعوقات التي تعترضه سواء كانت مؤسسية أو تنظيمية أو إدارية.

جدول(٣) يبين الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي و الإيرادات العامة للدولة في الجمهورية اليمنية للفترة (١٩٩٠–٢٠٠٨م)

البيان / السنوات	الناتج القومي الاجمالي		معدل نمو الناتج القومي		الدخل القومي المتاح		إجمالي العائدات السياحية		معدل مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج القومي الإجمالي		معدل مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج القومي الإجمالي		معدل مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج القومي الإجمالي	
	مليون ريال	مليون دولار	ريال (%)	دولار (%)	مليون ريال	مليون دولار	مليون ريال	مليون دولار	ريال (%)	دولار (%)	ريال (%)	دولار (%)	ريال (%)	دولار (%)
السنة	mil. Y.R	mil. US $			mil. Y.R	mil. US $	mil. Y.R	mil. US $						
1990	124622	8953	–	–	136246	9788	236	20	0.2	0.22	0.2	0.2	0.9	1.1
1991	144670	6540	16.1	-22	163047	7371	252	21	0.2	0.32	0.2	0.3	0.7	1.2
1992	187413	6576	29.6	1	208746	7324	563	47	0.3	0.71	0.3	0.6	1.6	3.9
1993	234153	5922	24.9	-10	268022	6776	546	45	0.2	0.76	0.2	0.7	1.4	4.7
1994	304213	5507	29.9	-7	368898	6678	420	35	0.1	0.64	0.1	0.5	1	4.5
1995	494108	4941	62.4	-10	594037	5940	6250	50	1.3	1.01	1.1	0.8	6.7	5.4
1996	661187	5158	33.8	4	765069	5968	6875	55	1	1.07	0.9	0.9	3	3
1997	801187	6197	21.2	20	902287	6979	8970	69	1.1	1.11	1	1	3	3
1998	820394	6038	2.4	-3	922382	6788	11729	84	1.4	1.39	1.3	1.2	4.8	4.7
1999	1098532	7053	33.9	17	1222500	7849	13572	87	1.2	1.23	1.1	1.1	3.8	3.8
2000	1509113	9331	37.4	32	1631196	10086	12498	76	0.8	0.81	0.8	0.8	2.1	2.1
2001	1625508	9636	7.71	3	1731263	10263	6460	38	0.4	0.39	0.4	0.4	1.1	1.1
2002	1828835	10414	12.5	8	1942548	11061	18900	105	1	1.01	1	0.9	3.3	3.2
2003	2081666	11347	13.8	9	2192132	11949	25474	139	1.2	1.22	1.2	1.2	3.7	3.8
2004	2415722	13074	16.1	15	2473370	13385	39590	213	1.6	1.63	1.6	1.6	4.8	4.8
2005	3127179	16337	29.5	25	3174512	16584	51090	262	1.6	1.6	1.6	1.6	4.5	4.4
2006	3889420	19738	24.4	21	3876056	19670	61182	309	1.6	1.57	1.6	1.6	4.1	4.1
2007	4466499	22450	14.8	14	4413621	22185	85000	425	1.9	1.89	1.9	1.9	5.8	5.8
2008	5361630	26838	20	20	5371003	26886	91000	463	1.7	1.73	1.7	1.7	4.3	4.4

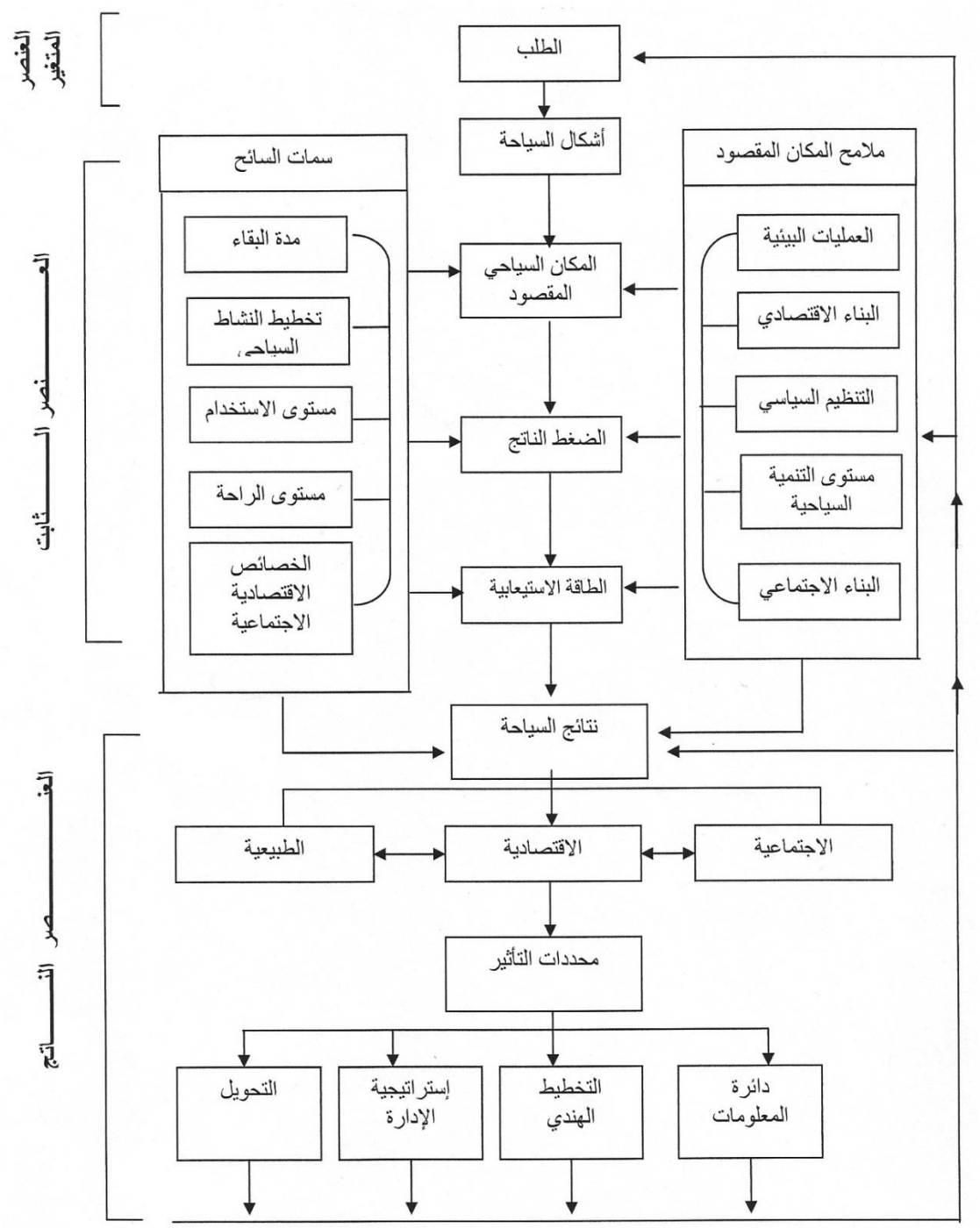
المصدر: المركز الوطني للمعلومات.

إن سوق المنافسة السياحية قوية بين مناطق السياحة المحلية والإقليمية بل وحتى الدولية وهنا يأتي دور الدولة في تقديم وإظهار إمكانيات متجددة لاجتذاب الحركة السياحية بأساليب متنوعة. وبما أن السياحة هي بمثابة صادرات غير منظورة . فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج السياحي بنفسه في مكان إنتاجه ومن ثم فأن الجهة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات نقلها إلى خارج الحدود[١].

إن الدول النامية ومنها اليمن تواجه مشكلات عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض مستوى دخل الفرد والتخصص المتطرف في إنتاج وتصدير المواد الأولية للخارج والندرة النسبية لرؤوس الأموال والبطالة الهيكلية وضعف التصنيع وتواضع مستوى هيكل الإنتاج الزراعي فضلاً عن انخفاض المستوى التنظيمي والتكنولوجي ..... الخ. وتحاول هذه الدولة أن تتخذ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسيلة لزيادة الدخل القومي ورفع الدخل الحقيقي للفرد ومن خلال تنفيذ المشروعات التنموية . وحتى يمكن تنفيذ هذه المشروعات لابد من توفير الاستثمارات المطلوبة حيث تواجه الدول النامية فجوة ادخارية وفجوة في النقد الأجنبي وتتمثل الفجوة الأولى في الفرق بين حجم الادخار المتاح والاحتياجات الاستثمارية بينما تتمثل الفجوة الثانية بين حجم النقد الأجنبي المتاح والاحتياجات الاستيرادية . ولسد الفجوة الأولى تحاول الحكومة تنمية الأوعية الادخارية (ادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، وادخار القطاع العائلي) فيها بطرق متعددة.

ولسد الفجوة الثانية تحاول هذه الدولة زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي من خلال التوسع في الصادرات من أجل دعم النمو الاقتصادي. ولعل الحقيقة القائمة ومن خلال ما تقدم قد شجعت كثيراً من البلدان النامية على اتخاذ السياحة كقطاع له تأثيرات على التنمية الاقتصادية من خلال التأثيرات على ميزان المدفوعات وتوليد العمالة وتحسين المرافق الأساسية المربحة التي تساعد اقتصادياً في سد بعض الفجوات السابقة . كما تعتبر السياحة أداة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات تعتمد على الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى مجتمعات حضرية ذات اقتصاد مختلط يدعم التصنيع ويحقق التحول الاقتصادي المطلوب . ومن ثم فقد لقي النشاط السياحي باعتباره إستراتيجية للنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا في الوقت الحاضر وخصوصاً من جانب واضعي الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بعد أن حققت كثيراً منها نجاحاً بارزاً في المجال السياحي لقد عرض (شولين شراتنهوفن) (Schu lern Schru tenhofen)[٢] السياحة بأنها مجموعة من التفاعلات والأنشطة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن وجود دوافع توحي إلى وصول زوار قادمون إلى إقليم أو دولة بعيداً عن موطنهم الأصلي ، كما أن هذه الظاهرة تفعل النشاط الاقتصادي الربحي ومجموعة أخرى من النشاطات ويقصد بذلك أن هذه الصناعة تؤثر في مجموعة المجالات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية والتي يتحدد عمقها في بناء معدلات تمويل واستثمار المشاريع السياحية وسياسية وإدارتها وإطار المعلومات والبيانات الخاصة للطاقة الاستيعابية والهندسية والتي تدخل الدولة في عملية تخطيطها بشكل مباشر وغير مباشر (مخطط رقم ١) . لقد اعتمدت التنمية السياحية في معظم دول العالم المتقدمة سياحياً أولاً وقبل كل شيء على الجهود الفردية والاستثمار الخاص . ثم بدأت حكومات هذه الدول عندما تبينت الأهمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التشريع أساساً، ولقد تقدمت السياحة بنوعيها الداخلية والخارجية تقدماً كبيراً نتيجة سياسات الإجازات المدفوعة الأجر وبدأت حكومات الدول في التدخل في تنمية السياحة بطرق متعددة تجاوزت التشريع وأثبت التاريخ السياحي أن الدول في اهتمامها بتنمية السياحة كقطاع إنتاجي له فوائده الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية والسياسية بوضع سياسة عامة تستطيع عن طريقها بلورة المصالح الأساسية وصبها في قالب منظم للعلاقات التي تتولد عنها لتفادي كل ما يمكن أن ينتج عن هذه العلاقات السياحية من مشاكل أهمها ما يترتب على اختلاف مناطق الدولة من درجات في التنمية لأهميتها السياحية وما يترتب على ذلك من تباين في المستوى الاجتماعي والاقتصادي لطبقات المجتمع التي تعيش في المناطق السياحية ذات الأولوية في التنمية وفي غيرها من المناطق .

شكل رقم(١) تفصيل هيكل السياحة



ولأن السياحة أصبحت مطلباً شبه ضروري لجميع الشعوب فقد بات من اللازم وضع القواعد اللازمة للتنمية تزيد من الفوائد المترتبة عليها وتقلل من المشاكل الناجمة عن هذه التنمية في إطار سياسة سياحية ثابتة تحدد من خلالها خطة تنمية سياحية متوازنة.

وأول واجبات الدولة اليمنية في هذا الصدد أن تحدد الأولوية التي يجب أن تعطي لقطاع السياحة من بين القطاعات الإنتاجية في الدولة داخل الإطار العام أو الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يكون ذلك قابلاً للتحقيق عن طريق وظيفة التشريع فحسب بل بالإضافة إلى ذلك عن طريق تحديد الدور الذي يجب أن تلعبه كل من الأجهزة الرسمية للسياحة في اليمن وعلى المستوى الإقليمي والمحلي . وأن تحدد إطار التسهيلات والخدمات السياحية الواجب توافرها كجزء من مكونات العرض السياحي لليمن وأن تضع شروطاً وقواعد قابلة لتنفيذ الاستثمار والتحويل في قطاع السياحة اليمني كما ويجب أن تقوم وقبل كل شئ بتوفير ما يلزم لهذه المشاريع من مرافق خدمية وأساسية وبنى أخرى مساندة ويمكن حصر وظائف الدولة الأساسية بهذا الإطار كما يلي :-

التنسيق:-

وهي أولى وظائف الدولة لبلوغ تنمية سياحية متوازنة بحكم أن السياحة قطاع إنتاجي مركب من عدة عناصر بعضها يمثل صناعات متكاملة وبعضها يدخل في اختصاص بعض القرارات في الدولة كوزارة الخارجية (تأشيرات الدخول) ووزارة الداخلية (إجراءات وتسهيلات الدخول) ووزارة المالية (الإجراءات الجمركية) ووزارة النقل والمواصلات (الطرق والاتصالات) ووزارة الثقافة (الموروث الحضاري) .... الخ. فالتنسيق بين مختلف هذه الأجهزة الرسمية الرئيسية الحكومية وغيرها يعطي دوراً مهماً للقطاع الحكومي في توفير كل ما يحتاجه السائح من خدمات كذلك كل ما تحتاجه المشاريع السياحية من مستلزمات لتشغيل هذا القطاع. ويكون هذا التنسيق منصباً بالتعاون بين هذه الأجهزة ووزارة السياحة مما يدعو إلى ضرورة وضع سياسة عامة يحدد فيها دور كل جهة رسمية مختصة وبين القطاع العام والقطاع الخاص السياحيين تحديداً واضحاً. إن تنفيذ هذه السياسة تنفيذاً سليماً أمر بالغ الأهمية إذا ما أريد للسياحة كقطاع إنتاجي تنموي أن تتقدم لبلوغ الأهداف في بلد كاليمن ويتوقف نجاح هذه الوظيفة من القطاع الحكومي على:-

أ. اهتمام الحكومة اليمنية واقتناعها بالأهمية السياحية .

ب. انتشار الوعي الشعبي بأهمية السياحة اليمنية ومساهمة أبناء المجتمع في تنفيذ السياسة العامة للسياحة .

جـ. التوزيع العادل للعوائد السياحية على مختلف المناطق .

د. ممارسة التدريب السياحي لرفع مستوى الخدمات السياحية .

التشريع :-

أن مسؤولية الدولة عن التنمية السياحية المتوازنة لا يمكن النهوض بها إلا بالتنظيم عن طريق التشريع الذي يجب أن يهدف إلى وضع القواعد المتكاملة للتنمية السياحية سواءً في ناحية العرض السياحي للدولة بكافة مقوماته والجوانب المختلفة لصناعة السياحة أو في ناحية الطلب السياحي أو في ناحية حماية السائح أو حماية المواطن أو حماية البيئة ضد ما يترتب على تنمية السياحة غير المخططة أو من ناحية التنسيق الواجب توفيره بين مختلف سلطات الدولة أو من جانب خلق المراكز السياحية المناسبة وسياسة الأسعار .

لقد رأى الباحث أن مقارنة التشريعات السياحية لبعض الدول يمكن أن يكون مرشداً في هذا السبيل فقد لجأت بعض الدول إلى وضع تشريع موحد أساسي للسياحة يتضمن وضع التشريعات الهادفة إلى حل كافة المعوقات المتعلقة بتنمية الحركة السياحية وأن الاطلاع على هذه التشريعات من قبل الأجهزة الحكومية يساعد على سن قواعد وقوانين حديثة تخدم وتحقق الأهداف السياحية المرجوة كل بحسب المرحلة والخطة التنموية الحالية ولضمان فاعلية هذه التشريعات نرى أنها يجب أن تتناول باهتمام النقاط التالية :-

أ. الاستفادة الكاملة من التراث الشعبي والموروث الحضاري اليمني والمحافظة عليها إضافة إلى استخدام الأرض والمياه استخداما صحيحاً ونموذجياً نظراً لما تمتلكه اليمن من مقومات ممتازة ومتنوعة الأغراض بهذا الاتجاه .

ب. حماية البيئة الطبيعية.

جـ. إجراءات الحدود من جوازات وتأشيرات الدخول والجمارك وإجراءات النقد للسياح الأجانب والمواطنين.

د. تنظيم الأجهزة الرسمية القائمة على السياحة والمكونات الأساسية للنشاط السياحي (وسائل الإقامة، النقل السياحي، الإرشاد السياحي، شركات ووكالات السفر، العاديات والمحال السياحية، الترفيه السياحي).

هـ. تنظيم وتطوير المنتوج السياحي بصورة تنافسية مع الدول المجاورة .

و. متابعة وتقويم عمل العناصر المساعدة للنشاط السياحي كالمعلومات السياحية والاتصالات.

ز. تنمية وتطوير برامج التسويق في الداخل والخارج.

ح. تنشيط التعاون الدولي مع المنظمات السياحية الإقليمية والعالمية.

ط. تنفيذ الاتفاقيات الدولية السياحية وضمان المحافظة على مستوى الخدمات.

بالإضافة إلى ما تقدم ضرورة ضمان الاستقرار في السياسة التشريعية للدولة وعدم تذبذبها لكي يطمئن السياح ومنظمو الرحلات الدولية وشركات ووكالات السفر إلى التعامل مع الدولة باستمرار [٣].

التخطيط :-

إن أهم هدف للتخطيط السياحي هو ضمان مواكبة وملائمة المنتوج السياحي للضيوف القادمين والمحتملين مع ضرورة تطويره بصورة تحقق الرضا المستمر لهم كذلك العمل على إجابة المطالب الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الجذب السياحي ولما كانت السياحة كقطاع إنتاجي يحقق فوائد اقتصادية عديدة تزيد من احتمالات الاستفادة منها يومياً، فأن التخطيط العملي السليم يمكن أن يساهم مساهمة فعالة في انتعاش الاقتصاد لهذا يجب أن يكون التخطيط للسياحة جزءً لا يتجزأ من التخطيط إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ولا شك أن التخطيط هو من أفضل السبل إلى التنمية السياحية العقلانية المتوازنة وفق معايير مختارة بناءً على اعتبارات وزن نسبي رئيسية. وليس هذا هو الأسلوب المتبع في الدول النامية فحسب بل أداة تستخدمها الدول المتقدمة كذلك. ويلعب التخطيط دوراً رئيسياً في تكتل الجهود المتنوعة لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية السياحية داخل إطار منظم تلتزم به كافة أجهزة الدولة. أن أهم ما يرد ضمن التخطيط هو وضع الأولويات وتبني مبدأ التركيز أو الانتشار في المشاريع السياحية. ومن واقع التجربة العملية في مجال التخطيط السياحي يرى الباحث أن تخطيط التنمية السياحية في اليمن يجب أن تشمل الجوانب الأساسية التالية:-

أ. تنويع مجالات المنتوج السياحي والخدمات السياحية في اليمن لتنمية موارد الثروة السياحية وضمان بناء تنمية متوازنة مع الجوانب الاقتصادية الأخرى .

ب. زيادة المرونة في الاستقبال السياحي عن طريق العمل على تخفيض احتمالات النتائج غير المتوقعة .

جـ. الاستخدام الأمثل للموارد السياحية الطبيعية لمنع التدهورات فيها .

د. توفير قوة العمل السياحية المدربة على جميع المستويات التخصصات للمساعدة في تنفيذ خطة التنمية السياحية بكفاءة ومعرفة عاليتين.

دور الاستثمار في تنشيط الحركة السياحية :-

تدل التجارب على أن التنمية السياحية تتطلب استثمارات كبيرة وخاصة في الدول النامية ومنها اليمن والتي لا تتوفر فرص التنمية الكافية وعلى هذا الأساس فأن الأمر يقتضي تدخل مباشر من قبل الدولة. وفي الدول ذات الاقتصاد الموجه فأن مشاركة الدولة تكاد أن تكون شاملة في حين أن الأمر في الدول الأخرى يتوقف على الظروف الداخلية السائدة في كل دولة[٤]. أما في دولة كاليمن فأنها تقدم مساندة مالية للمشاريع الإستراتيجية ولتنفيذ خطط التنمية السياحية والتي لا يمكن أن تقوم لها قائمة دون تدخل الدولة المالي، وفي معظم الأحيان تقوم الدولة بتحويل المشاريع المرافقة للبناء السياحي كأحد لوازم نجاح المشاريع السياحية. أن مشاركة الدولة في التنمية السياحية ينعكس إيجابياً في بناء المشاريع الكبرى الرائدة في مناطق القصد السياحي البكر بهدف تشجيع القطاع الخاص لكي يحذو حذوها بإقامة مشاريع تنافسية أخرى تنتعش من خلالها الأقاليم والمناطق ذات الجذب السياحي العالي . أن استثمار الدولة في المشاريع السياحية يكون عادة بقصد وضع القواعد الكفيلة بالإسراع في التنمية السياحية والتعمير في المناطق الجديدة مع محاولة إيجاد المشاريع الصالحة للسياحة الدولية والداخلية . وتقوم الدولة بتشجيع التنمية السياحية وعن طريق منح الحوافز الضريبية والمالية لجذب أنظار القطاع الخاص للاستثمار في مجال السياحة في مختلف المناطق ولكي تقوم الدولة بمسؤوليتها تجاه تنشيط الحركة السياحية من خلال الاستثمار فقد ارتأينا إعادة النظر بما يلي:-

أولاً / المنح:-

ويقصد بها تمكين المستثمر من تخفيض الاستثمار المطلوب لتنفيذ مشروع سياحي عن طريق تحمل الدولة لجزء من الاستثمار سواءً في صورة مبالغ نقدية تمنح لصاحب المشروع أو عن طريق منحة الأرض بالمجان أو بثمن أو إيجار رمزيين لمدة طويلة. وقد لاحظ الباحث أن النوع الثاني من المنح ممكن تطبيقها في اليمن نظراً لما تمتلكه البلاد من أراضي متنامية الأطراف والتي تشكل جزء من مقومات الجذب السياحي والتنمية الحضرية سواءً كان ذلك في مداخل المدن الرئيسية أو في السواحل والمحميات الطبيعية. وقد طبقت دول عالمية وعربية هذا المنهج وهو ما يسمى بالإعانة الحكومية مثل (بلجيكا، فرنسا، الجزائر، المغرب، تونس، ايرلندا، اليابان، مالطا، هولندا، بنما، البرتغال، الأرجنتين، نيوزلندا، تركيا، وغيرها) وقد لاقى مشروع المنح هذا رواجاً استثماريا رائعاً وبناءً سياحياً شاخصاً حتى يومنا هذا .

ويؤكد الباحث أن هذا النوع من المنح لابد وأن يخضع إلى ضوابط التخطيط الحضري والإقليمي وعدم المساس بالبيئة أو تخريبها ضمن تخطيط وهندسة تهتم بها وتراقبها وزارة السياحة. وهناك ثمة نوع آخر من تلك الإعانات يتمثل في إعفاء المشروعات من الرسوم الجمركية على

الواردات السياحية من مواد ومعدات مستلزمات تشغيل أو إعادة بناء أو تشغيل المرافق الإضافية ومن الدول العربية التي اتبعت هذا الأسلوب:. (اليونان، مصر، العراق، وتونس، الجزائر، كمبوديا، بوليفيا، جزر البهاما) .

ثانياً / القروض طويلة الأجل بأسعار فائدة مخفضة :-

تقوم حكومات بعض الدول النامية بمد المستثمرين من القطاع الخاص بقروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة بهدف تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي. وتمنح هذه القروض عن طريق الإجراءات المصرفية العادية أو بمعرفة أجهزة حكومية مختصة بالتنمية وتقدم القروض الخاصة بالإنشاءات السياحية لآجال تتراوح بين ٢٠- ٢٥ سنة وقروض تطـوير المنشآت وإعـــادة تجديدها(الإحلال والتجديد) لمدة ٨- ١٢ سنة، كما تقرر عادة مرحلة سماح قبل البدء في تسديد القروض (سنتين إلى ثلاث سنوات) ويتراوح سعر الفائدة على تلك القروض السهلة (٣%- ٥%) بشرط الاستثمار والتقيد بشروط الاستثمار والتقيد بشروط الاستثمار في القطاع السياحي وفقاً لخطة تضعها الدولة .

وقد قامت الكثير من الدول السياحية العالمية والعربية بهذا النهج ونذكر منها (بلجيكا، كمبوديا، قبرص، إسبانيا، إيران، باكستان، النيبال، هولندا، النرويج، ألمانيا، العراق، الجزائر، المغرب، تونس، وفرنسا).

ثالثاً / الضمانات :-

وبالإمكان أن تقدم الحكومة من جانبها في بعض الحالات ضمانات للقروض دون مقابل وعلى المستويين المحلي والدولي والتي يتم الحصول عليها من التنظيمات المصرفية والنقدية العادية. ومن أمثلة تلك الدول التي أخذت بهذا الأسلوب هي:. (إيطاليا، كندا، ألمانيا، ايرلندا، المكسيك، هولندا، النرويج، نيوزلندا، البرتغال، هولندا، السويد، سويسرا، تونس).

رابعاً / الإعفاءات الضريبية :-

تقوم الحكومات أحياناً بتقرير إعفاءات من ضرائب الدخل وبعض الضرائب المحلية ويعتبر هذا الإجراء حافزاً حقيقياً للاستثمارات السياحية . وعادة ما يمنح الإعفاء من ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات مع تقرير إعفاءات جزئية خلال العشر السنوات إلى الخمس عشرة سنة التالية . وقد حذت دول عالمية و عربية عديدة هذا المنهج ونذكر منها (بلجيكا، مالطا، نيوزلندا، اليابان، فرنسا ، البرازيل ، قبرص ، الأرجنتين ، لبنان، مصر ، الأردن ، تونس ، المغرب ، الجزائر).

خامساً / استقطاب النفقات الرأسمالية من الأرباح :-

وهذا إجراء يسمح بإمكانية اقتطاع النفقات الرأسمالية المستخدمة لها من الأرباح في أعمال البناء أو إعادة التجديد للفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية وفي شراء مستلزمات التشغيل والمعدات اللازمة.

ومن الطبيعي أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد لتأجيل دفع الضرائب بل يعتبر قرضاً قصير الأجل بدون فائدة.

سادساً / الأسعار الخاصة المنخفضة للمرافق العامة :-

غالباً ما تقرر الحكومات تخفيضات معينة للفنادق فيما يتعلق بتكاليف استهلاك الكهرباء والمياه والاتصالات فضلاً عن ضرورة معونة مشاريع التنمية السياحية عن طريق مدها بالمرافق الأساسية على نفقة الدولة لأن تحميل هذه المشروعات بهذه المرافق التي يفترض وجودها ابتدأً لضمان حياة مدنية مريحة للمواطن يثقل كاهل هذه المشاريع بتكلفة زائدة غير منتجة بذاتها .

سابعاً / المساعدات الفنية وتسهيل الإجراءات :-

تقوم الدولة التي تعطي أهمية لهذا القطاع بتقديم المعونات الفنية التخصصية إلى القطاع السياحي العام والخاص ومساعدته في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع وإسداء النصح بهذا الشأن. كما تقدم المساعدات الفنية المتمثلة بإنشاء مراكز التدريب السياحي والمدارس والمعاهد الفندقية التي تقوم على تدريب وتهيئة الكوادر السياحية بمختلف اختصاصها مما يدفع بالمستثمرين الثقة بهذا القطاع في توفير العمالة المتخصصة. وهنا ينبغي على الدولة أن تتوخى توفير عنصر المرونة والبدائل المناسبة بالنسبة للمتطلبات الخاصة بالتراخيص وتصاريح البناء وشروط الإنشاء ونماذج التصاميم .

ثامناً / استقطاب الاستثمار والقرض الأجنبي:-

أن رؤوس الأموال المحلية في الدول النامية تتسم بالندرة كما أن المعونات التي يمكن أن تقدمها وكالات التنمية الدولية تعتبر محدودة نسبياً فأن حكومات البلدان النامية يمكنها اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بإجراءات عديدة . ولعل أهم تلك الإجراءات هو خلق المناخ المناسب في إرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياحي في البلاد وإضافة إلى ذلك يتعين ألا يكون هناك أي نوع من التحيز ضد الاستثمارات الأجنبية كما ويجب حماية هذه الاستثمارات ضد المصادرة دون دفع تعويضات كافية وسريعة ولاشك أن تشجيع الاستثمارات الأجنبية في حدود صالح الدولة الذي يجب أن يكون محدوداً منذ البداية بدراسات كاملة من شأنه كسر حلقة الفقر عن طريق الحقن التحويلي الذي يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية ابتداء بالاستثمارات وإلحاقا بالعائدات التي تكون لها أثراً متميزاً في الانتعاش الاقتصادي .

مسؤولية الدولة :-

أن الإطار العام لمسؤولية الدولة عن إدارة القطاع السياحي وتنميته تبدو كثيرة وتفوق الحصر. ويمكن لدولة مثل اليمن أن تتدخل لتشجيع السياحة على الصعيدين الدولي والمحلي معاً باتخاذ إجراءات وقرارات لها علاقة مباشرة بالعرض والطلب السياحيين ووفق الآتي:-

أولاً / في جانب العرض :-

لاشك في أن حركة السياحة قد حققت أبعاداً جديدة وهائلة إبان القرن العشرين فلم يكن ينعم بها من قبل غير مجموعة قليلة نسبياً من الأثرياء وأصحاب الامتيازات ، أما في عالم اليوم فقد حدثت تغيرات اجتماعية نوعية في النشاط الذي تشارك فيه طبقات متعددة من المجتمع بحيث أصبح روادها الكثيرين من أصحاب الموارد المحدودة وهنا يتعين مواجهة مثل هذا الطلب بقدر مساو من الإمكانيات و تنويع فرص الاختيار . لقد احتدمت المنافسة بين الأماكن السياحية الجديدة بعد أن دخلت هذا المضمار عدة دول جديدة سواءً بتوفير إمكانيات مماثلة أو مختلفة لاجتذاب السائحين. ويجري حالياً تطوير الدراسات الحديثة في التنمية السياحية وفي التخطيط والتسويق الجديد لها وإستراتيجيات تشجيعها وأسعارها بهدف تحقيق قدر أكبر من حركة السياحة الدولية. وكل ذلك و بالإضافة إلى الإجراءات الضرورية اللازمة للمحافظة على مشاهد الطبيعة وحماية التراث الحضاري و الثقافي أنما يتطلب عملاً منظماً ومخططاً تخطيطاً سليماً مما لا يقبل بالتالي أية محاولات عفوية الإمكانيات المنفردة للقطاع الخاص .

وعلى ذلك لا يعني أنه يتعين أن تحتكر الدولة برامج التنمية السياحية بصفة كلية أو أن تركزها في يدها، ولكنه يوضح فقط أن السياحة غدت الآن مجالاً رئيسياً للعمل الحكومي بعد أن تحولت إلى صناعة كثيفة رأس المال ومعقدة للغاية مما يحتم بالضرورة أن تضطلع الدولة بمهمة التنسيق بين مختلف القطاعات التي تسهم في تهيئة " المنتج السياحي".

ثانياً / الأماكن السياحية والحفاظ على الثروات الطبيعية :-

ينبغي عند دراسة أفضل الجهود التي تحقق الأهداف الواردة في خطة التنمية السياحية أن تهتم الدولة في المقام الأول بتخطيط الأماكن السياحية(٥). ولعل الخطوة الأولى في الحقل السياحي بأية دولة تتمثل في إجراء مسح شامل لكافة الموارد السياحية في البلاد ويتعين أن يغطي المسح المذكور اهتمام الدولة في اليمن بالبنود التالية :-

أ. الموارد الطبيعية:-

١- المناظر الطبيعية :- السهول المنبسطة ، الجبال الطبيعية الخلابة ، شواطئ ، التضاريس غير العادية ، المناظر البانورامية ، المغارات والكهوف الطبيعية .الغابات الكثيفة ، الأشجار النادرة ..... الخ .

٢- الثروات النباتية والحيوانية:- نباتات غير عادية، طيور مختلفة الأنواع والألوان، إمكانيات لصيد الأسماك، رحلات للصيد والقنص والتصوير، حيوانات وحشية، حدائق عامة، بيئات طبيعية للحيوانات المفترسة.....الخ. .

٣- المراكز الصحية:- الآبار الطبيعية من المياه المعدنية، حمامات معدنية، ينابيع المياه الدافئة للاستشفاء.

ب. الموارد المستحدثة:

١- آثار تاريخية وأطلال الحضارات القديمة.

٢- الأماكن الثقافية مثل المتاحف والمعارض الفنية و النصب التذكارية .

٣- المناسبات التقليدية : الأسواق والمعارض والكرنفالات واحتفالات الأعياد ..... الخ .

٤- المباني الدينية .

٥- المرافق العامة التي تتضمن شبكات المياه النقية والكهرباء والطرق ونظم الصرف والمواصلات السلكية واللاسلكية ..... الخ .

٦- المتطلبات الأساسية للحياة : المستشفيات والصيدليات والبنوك ، والأسواق التجارية ومحلات البقالة والمواد الغذائية ، ومكاتب الإدارة العامة (الشرطة والسلطات العامة والمحاكم ..... الخ .) وأكشاك بيع الصحف وأماكن بيع وورش صيانة السيارات ومحطات الغاز .

٧- مرافق السياح الأساسية وهذه تشمل :

الاستعدادات الخاصة لإقامة السياح : مثل الفنادق والموتيلات والبنسيونات والشقق والغرف المفروشة لدى الأفراد والمنشآت الاجتماعية للسياحة (قرى للإجازات ، ومناطق لإقامة المعسكرات والمخيمات ، وأماكن لسيارات الرحلات وبيوت الشباب ..... الخ). ومحلات تقديم الطعام (مطاعم، مطاعم الخدمة الذاتية أو ((إخدم نفسك)) ومطاعم الشواء..... الخ.)

٨- بالنسبة لتنظيم السفريات : وكالات السفر مكاتب تأجير السيارات ، وكالات الرحلات القصيرة وارتياد المناطق الجديرة بالمشاهدة ..... الخ .

٩- بالنسبة للاستعلامات والدعاية: مكاتب الرحلات القصيرة وارتياد المناطق الجديرة بالمشاهدة.. الخ.

١٠- الاستعدادات الخاصة بالخدمات الترويحية والرياضية: يتعين توافر حد أدنى من الوحدات الرياضية المناسبة للشتاء والصيف وكذلك من الوحدات والأدوات اللازمة لمزاولة النشاط الرياضي في البر والبحر..... الخ.

١١- وسائل الوصول والنقل: وهذه تشمل تحديث المطارات والموانئ ووسائل النقل البري الأخرى، السفن، القوارب ووسائل النقل الجوي وطرق الانتقال في المناطق الجبلية ... الخ.

١٢- مرافق إضافية متطورة : بصفة عامة تضم تلك المجموعة مختلف المنشآت التي تقدم خدمات لها أهميتها ولكنها لا تمثل حاجة ماسة للسياح . ومعظمها خدمات ترويحية كما تضم أماكن التسلية مثل المسارح ودور السينما والكازينوهات وصالات الشاي والمقاهي والنوادي .... الخ .

١٣- طريقة حياة الشعوب : التي أصبحت واحدة من أهم الموارد السياحية . ذلك أن طرق حياة الشعوب وسلوكها وطعامها ونظرتها إلى الحياة وكذا أعرافها وتقاليدها وعاداتها تعتبر جميعها عوامل لها قيمتها في اجتذاب السياح إلى الدولة المعنية . ولعل ذلك يصدق بصفة خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها اليمن التي لا تزال تمثل المجتمعات التقليدية المختلفة عن المجتمع الذي يفد منه السائحون عادة وثمة عامل حاسم آخر يتمثل في موقف ومشاعر سكان الدولة المعنية تجاه السائحين من حيث كرم الضيافة والمودة والإحساس بمساعدتهم وعدم الرغبة في الاستغلال ..... الخ.

ثالثاً / وضع خطة عامة للتنمية السياحية :

بعد إجراء التقييم العام للموارد السياحية لقائمة وتقدير الاحتمالات الممكنة يصبح في الإمكان وضع خطة عامة للتنمية السياحية . وتعتبر مثل هذه الخطة عملاً شاقاً يحتاج إنجازه بالطريقة المثلى إلى الكثير من الوقت والمال والجهود العلمية المكثفة . وعلى أن هذه الخطة تعتبر من جهة أخرى وسيلة للحماية من المشروعات غير السليمة والضعيفة التي قد تؤدي إلى أضرار لا يمكن تعويضها بالنسبة للاماكن السياحية وإلى ضياع رؤوس أموال تفوق كثيراً ما يستثمر في الخطة[٦] .

ولا تقتصر أهداف مثل هذه الخطة العامة على مجرد وضع أولويات للمناطق السياحية ذات الأهمية القومية، ووضع أطار للتخطيط الطبيعي يأخذ في الاعتبار الظروف المناخية والبيئية، وتكيف العلاقة بين الحياة والبيئة، والموازنة بين استخدامات الأراضي وقيمتها، ومنع المضاربين من اغتنام الفرص لرفع القيمة الرأسمالية للأراضي ولكنه يتعين إلى جانب ذلك أن تتوخى الخطة تنسيق ومواءمة الجهود فيما يتعلق بمختلف أشكال الاختيار الممكنة بين القطاعات لتنمية الموارد ومنع التداخل في نهاية بين السياحة والقطاعات الإنتاجية وإقامة المنشآت الصناعية في المناطق المخصصة من قبل للسياحة .

وفيما يلي بعض الخطوط الإرشادية التي تؤخذ في الحسبان عند وضع الخطط السياحية :

أ. يتعين على الحكومة أن تقرر معدل النمو المناسب الذي ترغب هي في أن يحققه قطاع السياحة وما إذا كان يلزم تشجيع السياحة الجماعية أو العمل على تحقيق نمو أبطأ وأكثر تخصصاً.

ب. يتعين عليها أن تحدد الدور الذي يجب أن يضطلع به كل من القطاعين العام والخاص في تنمية صناعة الساحة وكذلك بالنسبة لدور رأس المال المحلي والأجنبي.

جـ. على الحكومة أن تخطط مسبقاً لاحتياجات التنمية السياحية وذلك وفقاً لجدول الزمني الذي تراه مناسباً. وهنا يلزم أن تتلاءم هذه الاحتياجات مع القطاعات الإنتاجية الأخرى في البلاد.

د. يتعين التأكيد على معاملة السياحة باعتبارها إحدى قطاعات النمو الاقتصادي ومن ثم يلزم بالتالي تقرير حوافز معينة لأولئك الذين يتجهون إلى الاستثمار في المشروعات السياحية.

هـ. لما كانت السياحة في حد ذاتها حركة للإفراد أكثر من كونها تحركاً للسلع فأنها تتأثر بصفة خاصة تأثراً سريعاً بالاعتبارات الذاتية الشخصية بغض النظر عن القوى الاقتصادية. ومن أمثلة ذلك الاعتبارات السياسة و الضغوط الاجتماعية. كما قد تتأثر السياحة أيضاً تأثراً قوياً بالنواحي النفسية والتغيرات النمطية. وعلى ذلك يصبح من الضروري أن تعمل الحكومة على توفير أكبر قدر ممكن من المرونة لصناعة السياحة حتى يمكن أن تتكيف مع الظروف والاحتياجات المتغيرة.

و. يتعين أن يكون للاستثمار السياحي مبرراته الواضحة وذلك في ضوء أسهامه المنتظر في حركة التنمية الاقتصادية الشاملة بالبلاد . ومن ثم يصبح من المهم تقرير أولويات المشاريع السياحية بين مشاريع القطاعات الأخرى في صورة محددة .

س. تعتبر البحوث العلمية مقدمة ضرورية لوضع الخطة السياحية .على أن بعض الحكومات تحجم عن إنفاق أية أموال على البحوث السياحية اعتقاداً منها بعدم ضرورتها باعتبار أن السياحة قد نشأت ونمت في الماضي دون أية بحوث .

حـ . تخير المناطق ذات الأولوية يعتبر أمراً ضرورياً للتنمية السياحية طالما أن الحكومة لن تتمكن من تنمية كافة المناطق السياحية في البلاد دفعة واحدة.

ط. في مجال تنمية المناطق يحتاج الأمر إلى التخطيط الواعي لتنشيط الطلب و خلق مكونات المنتج السياحي.

ي. المرحلية في التخطيط أمر حتمي وتحتاج المجموعات السياحية التي تشكل على نطاق واسع (ظاهرة السياحة الجماعية) إلى التعاون الوثيق بين المؤسسات المعنية بالسياحة في الدول التي يفد منها السائحون من جهة والحكومات والمؤسسات السياحية في الدول التي يتجهون إليها من جهة أخرى .

رابعاً / الرقابة :

ولما كانت السياحة صناعة لتقديم خدمة تستهدف أرضاء المستهلك مباشرة فان من الأهمية الحيوية للدولة أن تسعى إلى ضمان المحافظة على مستويات الخدمة ونوعيتها والتسهيلات التي ينتظرها السياح . وما لم يتحقق ذلك فأن الصورة الصحيحة للسياحة سوف تتدهور وتفقد الدولة هذا القطاع في الأجل الطويل ويعتبر حجم الرقابة التي تفرض على مختلف الخدمات السياحية جزاءً من السياسة السياحية التي تضعها الدولة. وهناك مظهر آخر من مظاهر الرقابة المسبقة يتمثل في الأسعار . ولما كانت السياسة السعرية تعتبر من عوامل السياسات التسويقية وتشجيع المؤسسات السياحية فقد زاد اهتمام الدول بالمحافظة على أن تكون أسعار الخدمات السياحية أسعاراً تنافسية بحيث لا يقلل ذلك من مستويات الجودة ، على أن السياسة السعرية أنما تمثل عنصراً ضعيفاً في الإستراتيجية . و لربما كان تخفيض أو تجميد الأسعار أمراً مرغوباً فيه على الدوام ، وهذا هو مجال الاجتهاد أمام المهنيين والمسئولين من ذوي الخبرة والدراية الواسعة وليس مجالاً للتجارب والأخطاء والسياسات المتقلبة .

وزيادة على ذلك يتعين على الدولة أن تخفف من غلواء أية منافسة غير عادلة قد تحدث بين مؤسسات السياحة كما عليها أيضاً أن تقف بحزم في وجه أية منافسة يكون هدفها اجتذاب أوجه النشاط التي يقوم بها آخرون من قبل عن طريق تخفيض الأسعار . ذلك أن مثل هذه المنافسة غير العادلة لها مضارها بالنسبة للاقتصاد القومي . وليس هذا القول دفاعاً عن أية قوائم سعريه محددة و التي يتعين على كافة المؤسسات السياحية ألالتزام بها ولكنه على الأقل دعوة إلى تقرير حدود معينة للأسعار الخاصة بأي نوع من الخدمات السياحية المدرجة . وهذا يستلزم ابتداء إعادة النظر في تصنيف درجات الإقامة في الفنادق وخدمات وكالات السياحة وخدمات النقل ..... الخ.

كما يتعين تشجيع المنافسة العادلة التي تفيد التوسع السياحي في البلاد وذلك بتقرير مجموعة من الحوافز لأولئك الذين يعملون بما يتفق مع خطة السياحة التي تستهدف تحقيق النمو السياحي المطرد.

خامساً / المعونات والحوافز التي تقدمها الدولة:

وفي سبيل دعم صناعة السياحة تستطيع الدولة أن تتخذ إجراءات مختلفة تتدرج من مجرد تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الخاصة من خلال التنظيمات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي، إلى حد مد المستثمرين في قطاع السياحة بقروض ضخمة ذات أسعار فائدة منخفضة أو بالإعانات .

ومن الحكمة أن تحدد المعونات التي تقدمها الدولة للسياحة بالتفصيل في التشريعات. على أن الدراسة الواعية للظروف الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والأرباح المعقولة تمثل مطالب أساسية لتشجيع المستثمرين في السياحة، كما وأن إعداد خطة التنمية السياحية يعتبر مؤشراً طيباً لاستعداد الدولة لمساعدة ودعم صناعة السياحة، وعلى الدولة أن تحفز مستثمري القطاع الخاص في الداخل على استثمار أموالهم في المشروعات السياحية بصفة عامة وفي المنشآت السياحية بصفة خاصة، وذلك لأن هؤلاء قد يعرضون عن الدخول في هذا المجال إذ تركوا وشأنهم ويرجع سبب إعراضهم هذا إلى أن المشروعات السياحة والفنادق لا تدر في الغالب عائداً إضافياً يزيد على ١٥% – ٢٠% من صافي رأس المال المستثمر وقد لا يكون ذلك كافياً لإرضاء المستثمرين الذين يستهدفون تحقيق المزيد من الر بح.

وقد تقدم الدولة معونتها لصناعة السياحة في صورة مالية أو قد يتم ذلك على المستويين الإداري والفني.

سادساً / تنمية الموارد البشرية العاملة:

لكي تتمكن الدولة من أن تمد يد المساعدة في توفير ورفع مستوى الخدمات السياحية وزيادة معدلات الكفاية الإنتاجية في المشروعات السياحية فإنه يتعين عليها أن تلعب دوراً أساسياً في مجال تدريب العاملين في جميع المستويات والوظائف المهنية المعاونة ,وذلك إن نقص العاملين المؤهلين والمدربين في قطاع السياحة يمثل إحدى المشكلات الجوهرية التي تواجهها الدول النامية في سعيها لبناء صناعة متكاملة للسياحة، وعلى ذلك يعتبر تنفيذ برامج التعليم والتدريب من الاستثمارات المرغوبة في هذا المجال الواسع الذي ينمو باطراد.

ولا تقل الأهمية الحيوية للاستثمار في هذا المجال عن أهمية الاستثمارات الحكومية في مشروعات المرافق الأساسية وترويج السياحة وقد تتولى الدولة بنفسها برامج تنمية القوى العاملة هذه أو قد تديرها بالتعاون مع شركات السياحة في القطاع الخاص.

وفيما يلي عرض لأمثلة قليلة من سياسات التدريب المهني في الحقل السياحي :

ففي بعض الدول مثل ايطاليا وفرنسا تقوم الدولة مباشرة بتنظيم برامج التدريب المهني في قطاع السياحة داخل معاهد التعليم الحكومية أو قد تشرف على تلك البرامج في المعاهد المعتمدة وفي كلتا الحالتين تتولى الدولة بنفسها وضع القواعد والمناهج الدراسية وتحدد قواعد الامتحانات وتعين الأساتذة وتمنح الدبلومات، وفي بلجيكا وضعت مؤسسة Tourisme Commissariat General Du برنامجها التدريبي السياحي يركز ابتداء على تدريب العاملين في الخدمات السياحية الداخلية، وفي دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية يأتي التدريب السياحي بالمبادرة من جانب القطاع الخاص وكثيراً ما تقوم الجمعيات القومية مثل–الجمعية الأمريكية لوكلاء السياحية (American Society of Travel Agents (ASTA– بتنظيم دورات تدريبية تهتم أساساً بأنشطة وعمليات وكلاء السياحة وذلك بهدف توفير احتياجاتها من العاملين المدربين، كذلك تقوم شركات الفنادق الدولية مثل هيلتون أو شيراتون أو انتركونتيننتال أو شركة فنادق هولیداي ان بتنظيم برامج لتدريب العاملين بها في كافة الفنادق التابعة لها وفيما بين تلك الفنادق بعضها البعض وزيادة على ذلك فقد زاد اهتمام الجامعات والمعاهد المتخصصة خلال العشرين عاماً الأخيرة بتدريس السياحة والإدارة الفندقية (ومنها على سبيل المثال جامعتا كورنيل وميتشجان، وهما من أقدم الرواد في دراسات الإدارة والرعاية الفندقية وجامعة هاواي التي أنشأت مدرسة مستقلة لإدارة صناعة السياحة) .

سابعاً / في جانب الطلب السياحي :

لا يمكن أن يقتصر التدخل الحكومي في القطاع السياحي على جانب العرض وحده, إذ طالما كان ينبغي على الدولة أن تقرر معدل النمو السليم الذي ترغب في أن يحرزه قطاع السياحة وأن ترسم سياستها السياحية طبقاً لخطة تنمية قوية فإنه يصبح لزاماً عليها أن تهتم أيضاً بدراسة جانب العرض السياحي الذي يعتبر بطبيعته في حالة تغير مستمر وذلك لكي تكيف سياستها وفقاً لخصائصه مما يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة سواء تطلب ذلك تشجيع السياحة الجماعية أو العمل على تحقيق معدل نمو أوطأ وفضلاً عن ذلك فإنه لا يمكن تخطيط العرض السياحي في أية دولة ما لم يكن هناك دراسات جدية مسبقة لجانب الطلب وللاتجاهات والخصائص والمتطلبات التي تلزم بالضرورة التعرف عليها، وربما كان من الممكن التأثير في هذا الطلب بقرارات معينة بل لعله يمكن أحياناً خلق الطلب ابتداء. غير أن ذلك يظل على الدوام أمراً مستحيلاً ما لم تجر الدراسات الخاصة بالطلب الحالي والمنتظر ويمكن أن يتمثل ما تقوم به الدولة بالنسبة للطلب السياحي في المجالات الآتية :

أ. التسهيلات السياحية

ب. الترويج والإعلان

جـ. الرقابة على المنشآت السياحية الخاصة والأسعار

د. التعاون الإقليمي والدولي.

تقويم بعض التجارب السياحية الإقليمية والعربية :

تتوقع منظمة السياحة العالمية أن يزيد عدد القادمين الدوليين(مليار وستة وخمسون مليون) مسافر بحلول عام ٢٠٢٠م من بينهم (مليارو٢مليون) بين الأقاليم نفسها و (٥٤) مليون زائر من خارج الأقاليم ، وتصدر الأقاليم المستقبلة للزوار في ذلك العام كل من أوربا (٧١٧مليون سائح) وشرق آسيا والباسفيك (٣٩٧) مليون سائح والأمريكيين (٢٨٢) مليون سائح يليها بحصص أقل على التوالي أفريقيا ومنها شمال أفريقيا ومنها دول شمال أفريقيا العربية فالشرق الأوسط ثم إقليم جنوب آسيا . ومع ذلك فأن هذه المؤشرات تظل تنبه إلى أن المنطقة العربية وأن كانت تسجل نمواً إلا أن حصتها من الحركة الإجمالية لأعداد السياح على الخريطة العالمية (٦٨,٥) مليون سائح عام ٢٠٢٠م مما يظهر أن هناك تقصيراً حتى الآن في إيلاء السياحة العربية الاهتمام المطلوب . كما أن هناك ومن الأرقام نفسها مسؤولية مشتركة كبرى تقع على عاتق الحكومات العربية ممثلة في دوائرها ومؤسساتها السياحية الحكومية والخاصة . لقد دلت الدراسات أهمية هذا القطاع الذي أستقطب حتى عام ١٩٩٤م (٢٠٤) مليون فرصة عمل تقاضى أصحابها أجوراً ناهزت (١٠٦) تريليون دولار أي ما يعادل (١٥٠٤)% من إجمالي الأجور في العالم[٧].

ومن خلال هذه المؤشرات رأى الباحث أهمية تناول هذا المحور لبيان تجارب بعض الدول الإقليمية والعربية في التنمية السياحية وأهمية ذلك في قيام المؤسسة في اليمن للاستفادة من خطط هذه الدول بوضع خطة في تنمية القطاع السياحي اليمني. كما أن هذه التنمية وأن وضعت فأنها تحتاج إلى علم ودراية باقتصاد السوق السياحي ومستوى عال من الأسلوب العلمي والثقافة الواسعة في التخصص . وقد تضمن هذا المحور دراسة تجارب دولتين سياحيتين هي (تركيا، وتونس) نظراً لوجود بعض الامتدادات والتشابهات في بعض أنواع التضاريس والنمو السكاني والديني.

التجربة السياحية التركية:

تعرضت تركيا في أوائل الستينات إلى بعض الأزمات الاقتصادية، ونظراً لما تتمتع به من عوامل الجذب السياحي فقد تدخلت الحكومة التركية لدفع عملية التنمية السياحية للإمام فأنشأت وزارة السياحة والاستعلامات وأسست عدداً من المكاتب في عواصم الدول والمدن المصدرة للسياح مثل

لندن والكويت ونيويورك وغيرها، وإلى جانب ذلك تكونت بعض الهيئات والمنظمات الأهلية السياحية وزارة السياحة والاستعلامات في مشروعاتها[٨].

وفي عام ١٩٨٠م تم ربط السياحة بالثقافة لتنمية المناطق السياحية الأثرية فأدمجت وزارة السياحة في الثقافة وأصبحت وزارة الثقافة والسياحة، وكان من اختصاصها الإشراف على المناطق الأثرية وتنميتها مثل كابادوكيا والأناضول وأزمير وأستانبول ولضمان جدية العمل في مجال التنمية السياحية وازدهارها خطت الحكومة بعض الخطوات منها:

١- تشكيل لجنة للتنمية والتعاون السياحي تتكون من وزير الثقافة والسياحة يعاونه عدد من وكلاء الوزارات المعنية، وتعمل اللجنة في إطار واحد متعاون، خولته الحكومة سلطات واسعة.

٢- وضع خطة التنمية الخمسية الأولى موضع التنفيذ ، بدءاً من إجراء الدراسات المختلفة على مناطق التنمية .

٣- تنفيذ برنامج الخطة الخمسية على أن تكون جزءاً من خطة طويلة الأجل مداها ٢٢ عاماً تتم مراجعتها سنوياً .

٤- وضعت الخطة الخمسية الأولى موضع التنفيذ، بدءاً من إجراء الدراسات المختلفة على مناطق التنمية .

وقد صدرت في تركيا بعض القوانين الحديثة التي أكملت التشريعات القديمة لمواكبة حركة التنمية السياحية، ومنذ بداية التنمية السياحية صدرت بعض القوانين المنظمة لحركة التنمية السياحية، نذكر منها:

١- قانون عام ١٩٦١م وهو الخاص بالنشاط الاقتصادي الجديد، وتطبيقاً لهذا القانون تم وضع خطة للتنمية الاقتصادية فيما يسمى بخطة التنمية الاقتصادية (Era) .

٢- تشكيل هيئة التخطيط القومي وفقاً لقانون The State Organization وهي الهيئة المسئولة عن التعريف بسياسة التنمية القومية وهي مسئولة عن وضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي هذا الإطار أصبحت وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة مسئولة عن وضع سياسة لتنظيم تلك المجتمعات بصفة عامة ، وانجازات الخطة العامة للتخطيط العمراني الإقليمي .

٣- قانون عام ١٩٧١ الخاص بتنمية السياحية لمنظمة كابادوكيا العالمية الشهرة.

ومن خلال هذه القوانين تتم معالجة العلاقة بين أجهزة الدولة المنفذة للتنمية السياحية والاستعلامات لتوجيه الخطط الإقليمية والمحلية السياحية، وتكون وزارة السياحة مسئولة عن البحوث السياحية والأنشطة المساعدة للسياحة وتنميتها وإمكانيات الإنجاز متضمناً الحوافز والتمويل، ولقد أعطت هذه القوانين ثمارها فيما بعد[٩].

جدول يبين الدخل السياحي ونسبة الدخل القومي التركي

السنة	الدخل السياحي مليون دولار أمريكي	الدخل القومي
١٩٧٠	٥١	٨,٧٧
١٩٧١	٦٢,٩	٩,٣٠
١٩٧٢	١٠٣,٧	١١,٧٢
١٩٧٣	١٧١,٥	١٣,٠٢
١٩٧٤	١٩٣,٧	١٢,٦٤
١٩٧٥	٢٠٠,٩	١٤,٣٤
١٩٧٦	١٨٠,٥	٩,٢١
١٩٧٧	٢٠٤,٩	١١,٦٩
١٩٧٨	٢٠٤,٤	١٠,٠٧
١٩٧٩	١٠٨,٧	١٢,٤١
١٩٨٠	٣٢٦,٧	١١,٢٣
١٩٨١	٣٨١,٣	٨,١٠

لقد بدأت تجربة التنمية السياحية التركية من فراغ ، إذ أنها لم تعتمد على أي خطة للتنمية السياحية الشاملة ، فلم تكن هناك سوى بعض فنادق في إستانبول وأزمير خصصت للتجارة ورجال الأعمال . إلا أنه ترددت أصداء التنمية السياحية في أرجاء البلاد المحيطة بتركيا على سواحل البحر الأسود ففي رومانيا (حيث منطقة كونستنسا) وبلغاريا (حيث منطقة فارنا السياحية) و الشواطئ والمصايف العديدة في الإتحاد السوفيتي وكذلك على شواطئ بحر إيجه وبحر الادرياتيك في اليونان ويوغوسلافيا وإيطاليا ، وعلى امتداد سواحل البحر المتوسط في فرنسا وأسبانيا وتونس والمغرب والجزائر في غرب هذا البحر ، ومصر وسوريا ومن هنا ، بدأت الحكومة تهتم بوضع الخطط الفعالة ، لتنمية السياحية ، إذ أن تركيا استفادت من كافة التجارب التي قامت بها مختلف الدول كل حسب ظروفها المحلية .

ثم بدأ التفكير في التنمية السياحية بوضع بعض الدراسات المثمرة إلى أن تم إنشاء وزارة السياحة والاستعلامات عام ١٩٦٠م ، فقامت بالتخطيط للتنمية السياحية في أقاليم تركيا ، طبقاً لسياسة وضعها بعض الخبراء الأتراك وعدد من الخبراء الأجانب وكانت فلسفة الخطة تعتمد على مبادئ أساسية هي :

أولاً / شمولية التخطيط السياحي القومي:

تتلخص هذه الخطة في الآتي :

أ . تغطية كل القطاعات النوعية الأخرى الشاملة للقطاع السياحي، وهي خطط نوعية لا تتعارض مع بعضها بل تكمل بعضها البعض.

ب. خطة ذات مستويات عديدة لا تتعارض مع بعضها البعض بل تؤكد العلاقات المتشابه بين هذه المستويات ومرتبطة رأسيا في حلقات متماسكة ، تكفل لها القوة والتماسك دون تعارض.

جـ. خطة واقعية طموحة لسنوات طويلة متواصلة (خطة طويلة الأجل) تتكون على مراحل وأولويات تكفل دائماً إعادة النظر وتعديل المسار وتصحيحه، وتمتاز بالديناميكية. وكانت بدايتها مع الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٣ – ١٩٦٧م) ثم الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٨ – ١٩٧٢ م)، ثم الخطة الخمسة الثالثة (١٩٧٣ – ١٩٧٧ م)، فالخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٨ – ١٩٨٢).

ثانياً / المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص خلال التنمية الشاملة مع وضع حدود للدور الحكومي الذي يتمثل في :

أ. تسهيل مهمة المستثمرين من قروض أو مشاركة.

ب. وضع قانون لحيازة الأراضي اللازمة للمشروعات بالبيع والإيجار والاستغلال لعدة سنوات.

جـ. إنشاء البنية الأساسية اللازمة للمشروعات .

د. الإشراف على سير العمل بمراحله العديدة حتى تشغيل المشروع السياحي و يقوم القطاع الخاص بتنفيذ المنشآت السياحية العديدة وتشغيلها .

ثالثاً / التوازن بين التنمية السياحية والبيئة : ويتلخص في الآتي :

أ . المحافظة على الطبيعة بسن قوانين للمحافظة على الغابات في مناطق التنمية وعدم إزالة أي شجرة من المنطقة، والمحافظة على البيئة من التلوث، وعدم تلويثها بالصرف الصحي أو مخلفات المشروعات، قبل وبعد التشغيل.

ب. إيجاد توازن بين البيئة وبين ما يقع على من مشروعات مستحدثة سياحياً، أي بين القديم من مناطق تاريخية Historical Areas وقرى الصيادين والقرى السياحية الجديدة .

جـ. التوازن الاجتماعي بين المجتمعات القائمة ، وبين المجتمعات السياحية الجديدة لتكون التنمية السياحية تنمية اجتماعيه ذات قيم مضافة للتنمية الشاملة، ولا تكون ذات قيم هدامة في المجتمع.

وتضمنت الخطة القومية الشاملة وضع حدود لسبعة أقاليم سياحية في غرب تركيا، بما يحقق الآتي:

١- أن يشمل كل إقليم مساحة تتفق مع أهداف الخطة وكانت المساحة المقترحة حوالي ٤٠,٠٠٠ كم٢ أي مساحة دائرة مركزها يبعد ١٢٠ كم عن أطراف محيط الدائرة ، أو مربع مساحته ٤٠,٠٠٠كم٢ مركز يتوسطه المربع ويبعد عن المحيط بحوالي ١٠٠- ١٤٠ كم، وهذه الأبعاد تضمن أحكام وضمان التنفيذ الجاد للمشروع.

٢- توافر مناطق الترفيه Recriation Area و هي المطلب الرئيسي للسياحة العالمية ، من شواطئ البحار (الأسود – مرمرة – ايجه – المتوسط) وشواطئ البحيرات أو الأنهار التي توجد حولها المساحات الخضراء، أو المناطق الجبلية بما فيها من ثلوج أو غابات ، أو كل هذه المناطق مجتمعة .

٣- توافر سبل الحياة من مدن أو قرى قائمة في إقليم التنمية مع مراعاة مدى إمكانية استجابة سكان المدن والقرى للتنمية السياحية والتعاون معها.

٤- توافر مواقع الجذب السياحي من مزارات أثرية وتاريخية ودينية ومزارات طبيعية مثل العيون الحارة أو الجبال وقممها الثلجية أو المناطق ذات الطبيعة الجذابة.

٥- توافر طرق معبدة للوصول إلى الإقليم، أو الموانئ ومطارات محلية، كمرحلة أولى تمهيداً لتنمية المنطقة لتكون على مستوى دولي لائق ، وتطوير مطارها ليصبح مطاراً دولياً على سبيل المثال .

٦- توافر مصادر المياه الصالحة للشرب من مصادر طبيعية كالمياه الجوفية (العيون والآبار) أو مياه الأنهار والبحيرات العذبة.

٧- وضع خطة للبنية الأساسية Infra – structure والبدء فيها مع بداية المرحلة الأولى للخطة الإقليمية (شبكة مياه الشرب – شبكة الكهرباء – شبكة الصرف الصحي – شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية).

التجربة السياحية التونسية :

بدأت التجربة التونسية في تنمية المناطق السياحية، منذ عام ١٩٦١م في أعقاب الاستقلال ببضع سنوات، وكانت التجربة الأولى في منطقة جربة، واقتصرت على تنمية الأقاليم أو المناطق، لذلك يمكن القول أن فلسفة التنمية التونسية هي فلسفة تنمية مناطق أو أقاليم، وهي تنمية مستقلة لكل منطقة أو إقليم، دون ربطها ببعضها البعض إلا بالقدر الذي يخدم التنمية الإقليمية . وليس الربط الذي يخدم التنمية القومية الشاملة، كما يؤخذ في الاعتبار الخطط النوعية الأخرى في الأقاليم من زراعة وصناعة مما يحقق التكامل الاقتصادي. وتعتمد الفلسفة الاقتصادية والإدارية لتنفيذ المشاريع السياحية في تونس على التنسيق والتعاون بين ثلاثة عناصر هي :

١- الدولة ممثلة في أجهزتها المعنية (وزارة الإسكان والبلديات ومصلحة السياحة).

٢- الشركة التي تتولى على عاتقها تنفيذ هذا المشروع وهي شركة الدراسات والتنمية لشمال سوسة .

٣- مستثمرون المشروعات الموزعة على مخطط العام (الفنادق – الفيلات – الوحدات السكنية السياحية – المطاعم – النوادي – مشروعات الخدمات السياحية الفندقية بالشاطئ أو الميناء)[١٠].

وتتلخص أدوار هذه العناصر الثلاثة كما يلي :

أولاً : دور الحكومة :-

١- توفير البنية الأساسية (مصادر مياه الشرب ومصادر الطاقة الكهربائية , وكذلك شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك شبكة الطرق الرئيسية). وذلك بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ مع الشركة التي تتولى تنفذ هذا المشروع.

٢- الإشراف على المشروع ومراقبة التنفيذ وجدية مراحله المختلفة.

ثانياً : دور الشركة القائمة بالمشروع :-

١- تقوم بشراء الأرض من الحكومة.

٢- تضع مخططاً عاماً وتصوراً للمشروع وتعتمده من الحكومة.

٣- تضع قواعد البناء، وقواعد العلاقة بين الشركة وبين صغار المستثمرين (شروط البناء والمساحات وشروط المستثمرين).

٤- القيام بتنفيذ بعض المشروعات الكبيرة الرائدة لتكون مثالاً يحتذى في التنفيذ، واحترام قواعد وشروط العلاقة بين الأطراف المنفذة للمشروع، وفي مرسى القنطاوي قامت الشركة (شركة شمال سوسة) بإنشاء فندق هانيبال بالاس ومجموعة من بيوت البحر القريبة من البناء وأيضاً منطقة البناء وخدماتها .

٥- القيام بتنفيذ مشروعات الخدمات العامة مثل إنشاء مضمار للجولف وإقامة الطرق الداخلية , والحدائق وتشجير المنطقة وصيانتها.

٦- الإشراف على مشروعات صغار المستثمرين ومتابعة العقود المبرمة بينهم ومدى تقديمها في مرحلة التنفيذ ومدى احترامها لنصوص العقد واحترام قواعد البناء وكذلك تقديم المشورة والتسهيلات للمستثمرين.

٧- بيع الأراضي لصغار المستثمرين, وهي مخصصة لمختلف الأغراض مثل إقامة الفنادق أو الفيلات أو الوحدات السكنية الفندقية.

ثالثاً : دور صغار المستثمرين :-

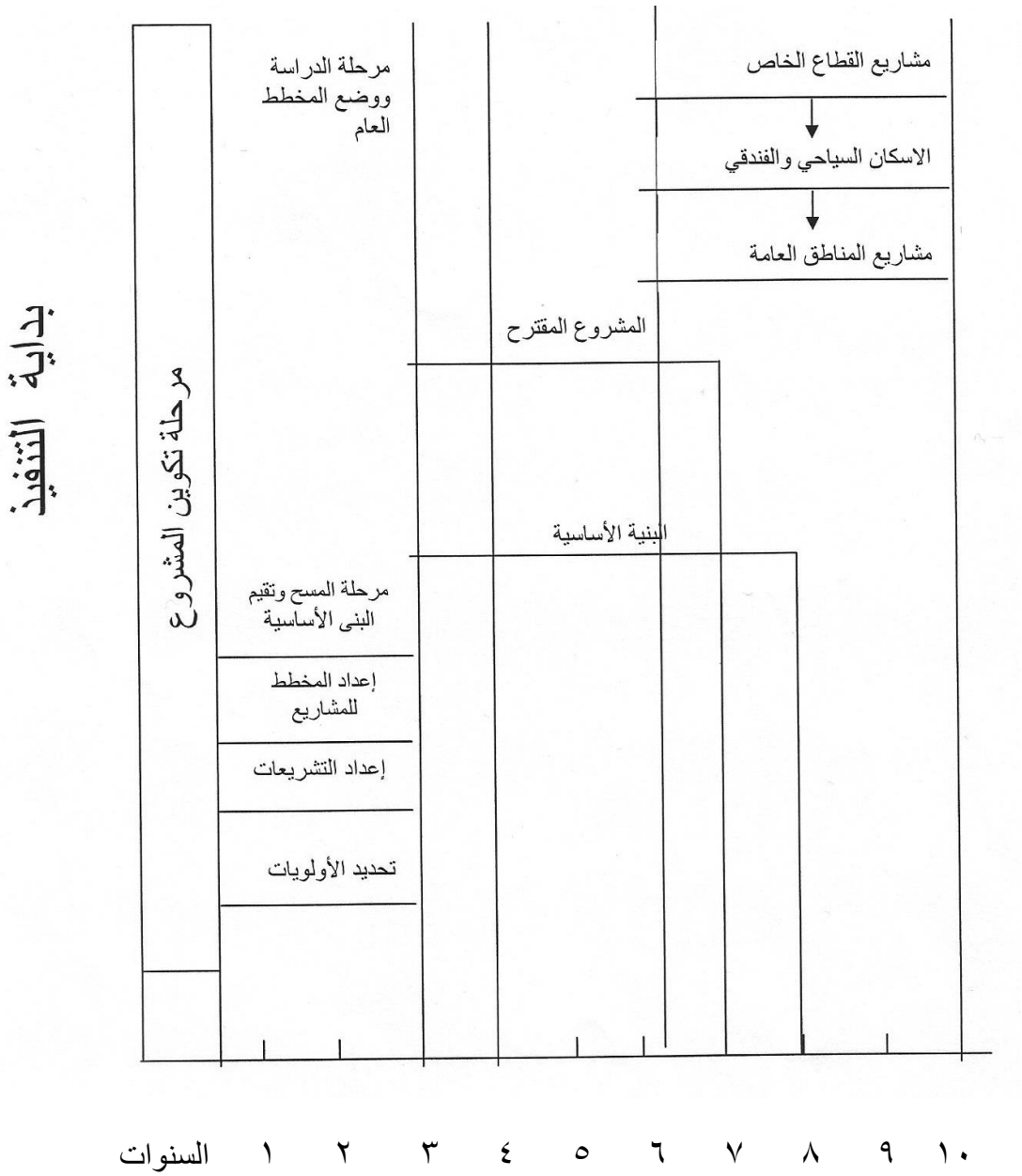
١- اختيار الأرض المطلوب إقامة مشروع عليها طبقاً للمواصفات العامة , ويلتزمون بتنفيذ المشروع وتوقيع العقد مع الشركة الكبرى (شركة تنمية شمال سوسة) .

٢- يقومون بتنفيذ المشروع طبقاً للعقد المبرم بينهم وبين الشركة , طبقاً للشروط الملحقة بالعقد، تحت إشراف الشركة (شركة تنمية شمال سوسة) وتحت الإشراف الأعلى لأجهزة الحكومة وذلك وفقاً لقواعد وشروط ومواصفات البناء .

ومن خلال التجربتين أنفتي الذكر نلاحظ أن دور الحكومة والقطاع السياحي في التنمية السياحية اليمنية يمكن أن تتم على المستوى المحلي وفي المواقع الساحلية والداخلية وقرب المحميات (National park) وأن تنفيذ أي مشروع سياحي يتم بحسب الزيادة المطردة في الحركة السياحية الإقليمية والدولية ويتم هذا كله من خلال صيغة مركزية في التخطيط ((انظر المخطط رقم (٢) والذي يبين المراحل التنفيذية للمناطق والمراكز السياحية)) إن العرض السابق يشير إلى أن اليمن هي امتداد للأصالة الحضارية القديمة والعربية والإسلامية كما وأن ازدهار الحركة السياحية ونموها في اليمن يؤدي إلى الأمن المستقر وزيادة السلام والعلاقات الودية بين اليمن ودول العالم وتعمل السياحة على تقوية العلاقات بين السائح والدولة التي يزورها وتقوي أواصر الصداقة بين مختلف الشعوب وهي بذلك تعد أحد الدعائم الهامة في نشر الإسلام وتعميق الصلات الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

مخطط رقم (٢)

مراحل تنفيذ المشاريع السياحية المقترحة للسنوات العشر القادمة



المصدر: من إعداد الباحث

التوصيات والمقترحات :

من خلال العرض السابق يرى الباحث أن أمام الحكومة اليمنية والقطاع الخاص في ظل منهج نظام الاقتصاد الحر الجديد الذي تتبناه الدولة دوراً أساسياً يقومان به في تسيير النشاط السياحي في اليمن ولهذا يوصي الباحث بما يلي :-

أولاً: على مستوى الدولة:

١- تخطيط وتبني وتنفيذ مناهج السياسة السياحية العامة في اليمن مع تذليل كافة الصعوبات والسيطرة على نقاط الضعف التي تحجب تنفيذ هذه السياسة.

٢- وضع الاستراتيجيات المتنوعة والبدائل للقيام بتنمية سياحية شاملة مع تثبيت إستراتيجية خاصة لمواجهة الأزمات .

٣- توفير المناخ السياحي للتوسع في المخططات الأساسية للبنى السياحية في حدود الطاقة الحاملة للسياحة وفي مختلف المناطق السياحية اليمنية بالتواكب مع نمو الطلب السياحي على اليمن بحيث توضع الأسس المتكاملة للتنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة .

٤- إعداد التشريعات السياحية اللازمة والفعالة في الاقتصاد الوطني لحماية البيئة الطبيعية والنظام الاجتماعي اليمني.

٥- وضع الضوابط الكفيلة بحماية المصالح العامة والحيوية السياحية.

٦- حماية التراث الوطني ورفع مستواه والحفاظ على المناطق الأثرية من التدهور والاستحداث.

٧- تخطيط وتنفيذ البرامج التسويقية والحملات الإعلامية للسياحة اليمنية وعن طريق سفارات الدولة في الخارج مع إجراء الدراسات للأسواق السياحية الخارجية باستخدام الأساليب العلمية والتقنيات الحديثة.

٨- وضع ضوابط وتسهيلات إجراءات الوصول للسياحة الوافدة وعلى مختلف نقاط الحدود البرية والبحري والجوية.

٩- السعي باهتمام لرفع الوعي السياحي لدى المواطن اليمني وتحفيزه على حسن ضيافة السائح وعدم التعرض له.

١٠- حماية المواقع السياحية والمدن من التلوث البيئي والضوضائي.

١١- وضع الإطار التنظيمي لضمان حرية المنافسة ومنع الاحتكارات وزيادة فعاليات الاستثمارات السياحية.

١٢- ممارسة الرقابة والإشراف والتدقيق على المواقع السياحية والفندقية لضمان تقديم الخدمات السياحية بأفضل حال ومساعدة الاتحادات والروابط السياحية لتنفيذ تقويم كفاءة أداء هذه المشاريع.

١٣- إعادة هيكلة نظام المعلومات السياحية بما يتناسب مع أحدث التطورات العالمية.
١٤- الاهتمام بتوسيع قاعدة النقل الجوي والمطارات أسوة بالدول المجاورة.
١٥- الاهتمام بالتعليم والتدريب السياحي والفندقي وتوسيع قاعدته الجغرافية بالتعاون مع وزارتي التعليم ووزارة السياحة .
١٦- وضع ضوابط حماية المستهلك السائح المحلي والأجنبي وفي كافة الأنشطة السياحية المعروفة.
١٧- الرقابة على تسعير الخدمات السياحية التي يقوم بها القطاع الخاص.
١٨- القيام بالدراسات الميدانية والبحثية التي تتطلبها كل مرحلة لتقديم كفاءة الأداء وتحليل العوائد والاستثمار
١٩- التعاون مع القطاع الخاص والمستثمرين وبكافة المجالات لإنجاح المشاريع السياحية.
٢٠- الاستمرار في تنفيذ مشاريع البني التحتية والخدمية لتنشيط إقامة المشاريع السياحية.

ثانياً: على مستوى القطاع الخاص :-

١- تخطيط وتنفيذ المشاريع السياحية في المناطق السياحية وبحسب طاقة الطلب والنوع السياحي مع الالتزام بضوابط التصنيف السياحي العالمي.
٢- العمل على استقطاب المدخرات الوطنية والأجنبية لاستثمارها في المشاريع السياحية والفندقية المتكاملة خصوصاً المقامة على السواحل والمنتجعات.
٣- التخطيط التفصيلي للأراضي التي تخصص للمشاريع السياحية وإدخال كافة الخدمات السياحية العالمية الممزوجة بالتراث والحضارة اليمنية .
٤- استغلال واستثمار الطرق المؤدية لمواقع القصد السياحي بمشاريع الخدمات السياحية التكميلية لخلق تنمية سياحية متوازنة وفعالة.
٥- الاشتراك باستثمار مشاريع النقل البري والبحري وتوفير ما تحتاجه هذه المشاريع في تنشيط الحرفة السياحية الداخلية والخارجية .
٦- احترام اقتصاديات السوق في تحديد الأسعار التشجيعية للخدمات السياحية المتنوعة لضمان نجاح السياحة اليمنية والصمود في وجه المنافسة السياحية الإقليمية والدولية .
٧- المشاركة الفعالة مع الحكومة في التسويق والتدريب السياحي والانفتاح على المؤسسات السياحية الرسمية والتعليمية للتعاون في هذا المجال .
٨- التعاون مع الدولة ومؤسساتها في حماية البيئة السياحية وتطويرها ورسم الاستراتيجيات التنموية المخلصة والفعالة لحماية الاقتصاد الوطني .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(١) أ. د. صلاح الدين عبد الوهاب: الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٨م، ص٣٤.

(2) Mathieson, A, wall, G (tourism-economic, physical and social impacts) N-Y. 1982, P.330.

(٣) د. نبيل الروبي: اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ١١٢.

(٤) عبد الرحمن سليم: التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العمل السياحي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٢م، ص٨٣ .

(٥) أ. د. محمد خميس الزوكة: صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٢٠٢.

(٦) أ. د. صلاح الدين عبد الوهاب: التنمية السياحية، دار القاهرة، جمهورية مصر العربية ،١٩٩١م، ص١٣٨.

(7) www.Facebook.com. Economy and International Cooperation.

(منظمة الاقتصاد والتعاون الدولي).

(8) Economic Commission for Europe, Symposium on the Planning and Development of the Tourist Industry in the E . C. E Region, 4th ed,1998. P.10

(9) Economic and Touristic Bazaar International. Vol ,2, Year. N.O . 7. 1982.P. 45.

(١٠) أ. د. حسين كفافي: رؤية عصرية للتخطيط السياحي (في مصر والدول النامية)، القاهرة ، ١٩٨٧، ص٣١٦.